Issue 6164 Tuesday 9/10/2018
الزمان – السنة الحادية والعشرون العدد 6164 الثلاثاء 30 من محرم 1440 هـ 9 من تشرين الاول (اكتوبر) 2018م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/21. UK

لُعب الأطفال.. والسلاح بيد الدولة

حسام الدين الأنصاري
بغداد

من أجل إدخال الفرحة الى قلب الطفل ينطلق الأب الحنون لاختيار أحدث اللعب من المسدسات والبنادق التي تطلق المقذوفات البلاستيكية الصغيرة ذات الأضرار والاصابات الكبيرة، ولو لم يكن الأب قد تطوع لشراءها فان رغبة وإلحاح وبكاء أطفاله يرغمه على شراء تلك الوسائل المؤذية التي تزدحم الاسواق بها.

حالة اعتيادية

لقد بات الأمر يشكل حالة اعتيادية في توفير هذه الألعاب في كل بيت، اضافة الى سعي الصبيان والاحداث والشباب لشراء الألعاب النارية التي تطلق في الفضاء فتصدر شرراً نارياً وأصواتاً شديدة صاخبة ترتاح لها نفسية هؤلاء الصبية المتعطشة الى صور العنف والصخب الذي أصبح جزءاً من مشاهداتهم اليومية في التلفزيون أو لعب الكومبيوتر وحتى الموبايل.

وليس خافياً الحوادث الكثيرة التي تعلنها الجهات الرسمية ووسائل الاعلام والصحافة ويتداولها الناس عن عدد الحرائق والاصابات التي يتعرض لها الناس صغاراً وكباراً، والحالات التي تستقبلها المستشفيات من الاصابات الخطيرة بل وحتى حصول بعض الوفيات من جراء ذلك.

ورغم المنع والتحذير الذي تصدره السلطات المسؤولة والتنبيه الى ذلك في الأعياد والمناسبات والانذار بايقاع العقوبات على المخالفين، وكذلك التعليمات الصادرة الى المستوردين والمتاجرين وأصحاب المحلات والباعة لمنع استيراد وتداول وبيع تلك المواد فلا توجد أي استجابة لها (قد أسمعت لو ناديت حياً.. ولكن لا حياة لمن تنادي)، وتظل روح التحدي وغياب روح المواطنة والتوجيه العائلي وعدم احترام القانون هي الحالة الغالبة، وتنهال هذه اللعب والمواد الى البلد من قبل المتاجرين بها ودخولها عبر الدوائر الأمنية والكمركية الحدودية ووصولها الى أيدي الأطفال والأحداث والشباب وحتى البالغين وكبار السن المتصابين الذين يطربون لسماع الاطلاقات والانفجارات ورؤية النيران واللهب الذي تسببه الألعاب النارية، وأسفاً على الأموال التي تصرف والحالة المعاشية في اسوأ مراحلها، وهذا هو أحد أشكال سفه المال.

وفي ظل هذا التجاوز والمخالفات والإصرار على التحدي الى حد الصلف والاستهانة بالتعليمات والجهاز الحكومي، ورغم انتقاد عموم المجتمع والعقلاء من المواطنين في رفض هذه الظاهرة المؤذية، والتي تشكل اعتداءً على المجتمع بما تسببه من أذى وأضرار للعوائل التي تستنكر هذه السلوكيات والمرضى والشيوخ والأطفال الصغار الذين قد تسبب لهم أمراضاً بدنية أو نفسية وتعمق حالة الخوف لدى الكثير من النساء والشيوخ والأطفال الذين يعانون من حالات الرهاب عند سماع الاطلاقات والتفجير.

ولكن البعض ممن فقدوا الاحساس الوطني والاخلاقي وتملكهم الجشع وجني الأرباح من هذه التجارة القذرة لسان حالهم يقول: لتذهب تعليمات وأوامر السلطة الى الجحيم وليكن الطوفان مادامت هذه التجارة تدر علينا ارباحاً كبيرة، ولسان حال مستخدميها من عديمي الشعور والذوق وذوي الرغبة في المتعة السادية المشربة بروح القسوة والعنف يقول: لا شأن لنا بالآخرين مادامت توفر لنا المتعة.

وأمام هذا التحدي والتجاوز على مساعي الدولة في تحقيق السلامة والأمن الاجتماعي للمواطنين فان هذا السلوك يعبر عن الاستهانة بالقانون من قبل المتاجرين الذين يفتقرون الى القيم وتقاليد العمل والخلق التجاري الصحيح والى ضعف الشعور بالمسؤولية تجاه المجتمع.

ومن المؤسف القول بأن اجهزة الدولة المسؤولة عن تطبيق هذه الضوابط لم توفق في السيطرة على هذا الجانب لأسباب عديدة، ولا نقول إنها غير قادرة على ذلك وايقاع العقوبات بحق المخالفين من أجل سلامة وصحة المواطنين وإلزام أفراد المجتمع بعقلانية السلوك.

وهنا يحق القول بأن التحدي وعدم التزام أفراد المجتمع بالانضباط والالتزام بتوجيهات الدولة بخصوص هذا الموضوع رغم كونه من المواضيع الاجرائية المجتمعية الاعتيادية والبسيطة أمام قدرة الدولة في تنفيذه.

معالجة موضوع

فكيف سيكون الحال مع معالجة موضوع أكثر أهمية وخطورة، ألا وهو توجه الدولة لتطبيق سياسة (حصر السلاح بيد الدولة)، وعشرات الضحايا تسقط شهرياً في المواجهات العشائرية بسبب دهس بطة في الطريق او خلاف على مبلغ بسيط او دخول عدد من الأغنام للرعي في أرض مجاورة او خلاف على حصص الأرواء او بسبب مشادة بين اثنين من عشيرتين، وعشرات بل مئات من الحوادث التي تدعو الى السخرية والخجل والأسف على حال شعب تسقط ضحاياه لهذه الأسباب التافهة، والحروب مستعرة بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة والأسلحة النوعية التي لا تمتلكها إلا الجهات الأمنية من قبل أناس يمتلكون السلاح ولا يمتلكون العقل والحكمة، وقد حق علينا القول (نحن أمة ضحكت من جهلها الأمم)..

هذا بالاضافة الى الفصائل التي تحمل السلاح والاسطوانة المشخوطة للدولة صباحاً ومساءً في أن يكون السلاح بيد الدولة، وإذا بأجهزة الدولة نفسها تقع فريسة للسلاح المنفلت بتعرض بعض أفراد الأجهزة الأمنية الى اعتداءات حملة السلاح من عصابات السرقة والاختطاف والخارجين عن القانون.

> البعض ممن فقدوا الاحساس الوطني والاخلاقي وتملكهم الجشع وجني الأرباح من هذه التجارة القذرة لسان حالهم يقول: لتذهب تعليمات وأوامر السلطة الى الجحيم وليكن الطوفان مادامت هذه التجارة تدر علينا ارباحاً كبيرة، ولسان حال مستخدميها من عديمي الشعور والذوق وذوي الرغبة في المتعة السادية المشربة بروح القسوة والعنف يقول: لا شأن لنا بالآخرين مادامت توفر لنا المتعة.

رسالة مفتوحة إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء

طارق العادلي
بغداد

تعديلات القوانين اللاحقة لها قوة القوانين الاساسية ، وتقادمها لا يلغيها...

بالاطلاع على تعميم الامانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية المرقم / ق / 2/ 27/2/ 13396 والمؤرخ في 22 / 2015/4 ، المعطوف على كتاب نقابة الصحفيين العراقيين / المركز العام المرقم (932) في 13/ 4 / 2015 وما ورد في الفقرة (1) حصراً) من كتاب النقابة واعمامكم المرقم / ق / 2/ 27/2 /13396 والمؤرخ في 22/ 4 /2015 ، والذي تم تبنية من قبلكم ومن ثم تعميمه دون مراجعة او انتباه الى التعديلات اللاحقة لقانون النقابة الصادر في 1969 والذي ورد فيه نصا : ((أن الجهة المخولة بتمثيل الصحفيين هي نقابة الصحفيين العراقيين أستنادا الى قانونها النافذ رقم 178 لسنة 1969 المعدل وبالعودة الى الرأي الدستوري والقانوني نوضح مايلي بالاستناد الى الدستوروالقوانين النافذة المفعول ادناه :

1- من المؤسف ان تخاطب النقابة الحالية اية جهة حكومية او غير جكومية بعد مرور ثلاثين عاما على صدور التعديل الثاني (المرقم 98 لسنة 1988) لقانون النقابة (المرقم 178 لسنة 1969) والذي عدل احكام المادة 10من قانون النقابة حيث جعل الانتماء الى النقابة (اختياريا) وحسب النص التالي: المادة .....1تلغى الفقرة (1) من المادة العاشرة من قانون نقابة الصحفيين رقم (178) لسنة 1969 ويحل محلها ما يأتي:

((يكون الانتماء إلى النقابة (اختياريا) بطلب يقدم إلى المجلس مرفقا باستمارة الانتساب والوثائق اللازمة وعلى المجلس أن يبت في الطلب خلال خمسة وأربعين يوما من تاريخ تسجيله وفي حالة رفضه للطلب عليه بيان سبب الرفض وإذا انقضت المدة دون أن يبت فيه يعتبر مقدمه مقبولا.)) وبذلك اصبح اعتبار الجهة المخولة بتمثيل الصحفيين منتهيا شكلا ومضمونا من قبل نقابة الصحفيين منذ ذلك التاريخ !!!

كذلك بات ضمنا الغاء الفقرتين (1و2) من المادة 36 من قانون النقابة حكما تعزيزيا، وهذاعلى ما يواخذ عليه النقباء الخمسة الاخيرون الذين تناوبوا في ادارة النقابة من العام 1988 الى يومنا هذا لتكتمهم على تلك المعلومات القانونية!!! والتشبث بالفقرات الملغاة من اصل القانون الصادر في 1969.. خلافا لتطبيق احكام القوانين .

2- تاكيد الدستور العراقي العام 2005 على التعددية في تاسيس الاتحادات والنقابت كما جاء في المادة 22الفقرة 3منه من الدسنور العراقي الدائم :

تأسيس اتحادات

النص : ((تكفل الدولة بموجبه حق تاسيس الاتحادات والنقابات وطريقة الانضمام .... وينظم ذلك بقانون)) وتاكيد ذلك لحرية العمل الصحفي والاعلامي في المادتين 37 و38 من الدستور.

3- تشريع القانون رقم 21 لسنة 2011) قانون حقوق الصحفيين) في تعريف (الصحفي) و(المؤسسة الصحفية) كما وردت في المادة 1/ أولا / الفقرتين 1و 2 والتي جاء فيهما:

المادة: 1- أولا: يقصد بالمصطلحات التالية لأغراض هذا القانون المعاني المبينة إزاءها:

1- الصحفي: كل من يزاول عملاً صحفياً وهو متفرغ له.

2- المؤسسة الإعلامية: كل مؤسسة تختص بالصحافة والإعلام ومسجلة وفقاً للقانون.

حيث نلاحظ عدم شرط الانتماء لاي جهة (نقابة كانت او اتحاد) على العكس من اقرانهم من المهن الاخرى كالاطباء او الصيادلة او المحامين والمحاسبين و المدققين ...وغيرها .

وكذلك وبالنظر الى القانون ذاته في المادة 16 منه حول موضوع تقاعد الصحفيين وعدم الاشتراط الانتماء للنقابة وكما ورد في نص المادة الاتي :

اغراض ترقية

المادة 16: ((تحتسب الخدمة الصحفية بتأييد من نقابة الصحفيين بناءً على تأييد المؤسسة الصحفية التي يعمل فيها الصحفي وبرقابة ديوان الرقابة المالية لإغراض الترقية والتقاعد وان لم يكن الصحفي عضواً في النقابة))

والشق الاخير من المادة اعلاه تاكيد آخر على (عدم) احقية النقابة لتمثيل الصحفيين العراقيين كما هي الادعاء في كتاب نقابة الصحفيين العراقيين / المركز العام المرقم (932) في 13/ 4/ 2015 .

ومما تقدم اعلاه من الفقرات يشير اشارة واضحة وصريحة الى ان (النقابة لا تمتلك حق تمثيل الصحفيين كافة) ,من حيث السمة التعددية في الدستور والتي تمتاز بها العملية السياسية الجارية في العراق من جهة ,ومن جهة اخرى وفقا للقوانين النافذة ,والسارية المفعول حيث ان تقادمها لا يعني الغائها او تهميشها او عدم ذكرها وعدم العمل بها كما ورد اعلاه ....

لذا فأن ابقاء الفقرة (1) من تعميمكم المرقم / ق / 2 /2 / 27/13396 والمؤرخ في 22/ 4 /2015 عطفا على كتاب نقابة الصحفيين العراقيين / المركز العام المرقم 932في 13/ 4/ 2015 . في فقرته (1) ايضا يتنافى ويتقاطع مع النصوص والمواد الدستورية و القانونية التي تم وردت اعلاه

نأمل وبأسم كل الصحفيين اللذين تم تهميشهم من قبلكم بناءا على كتاب النقابة المذكور دون مراجعة او انتباه للتعديلات التي صدرت لاحقا ,ولروح الدستور التعددية ,صرف النظر عن الفقرة (1) من تعميمكم المنوه عنه اعلاه اسوة بمعالجتكم للفقرة (2) من الاعمام ذاته والوارد الينا بكتابكم المرقم / ق / 2/2 / 27 /07441 في 2/19 / 2018 وذلك لاثبات الاحقية والشرعية القانونية والعمل بالتعديلات اللاحقة كقوانيين لها قوة القوانيين الاساسية واجبة التنفيذ والعمل بها.

□ النائب الاول لرئيس اتحاد الصحفيين العراقيين

التوافقات والمحاصصة سيدتا المشهد السياسي

سامي الزبيدي
عمان

يعتقد الكثيرون ان التوافقات السياسية والمحاصصة الحزبية والطائفية سيتم تحجيمهما بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة لكن ما حدث يعد انتخاب رئيس مجلس النواب ومن ثم رئيس الجمهورية وتكليف عادل عبد المهدي لتشكيل الوزارة الجديدة كلها جاءت عبر توافقات سياسية ومحاصصة حزبية وطائفية والتي لا يمكن للأحزاب المهيمنة على الساحة الخروج عنها لأنها الضمانة الحقيقة لبقائها سيدة المشهد السياسي في العراق فالعملية السياسية المشوهة التي جاء بها الأمريكان بعد احتلالهم العراق عام 2003 أريد لها ان تستند الى المحاصصة الحزبية والقومية والطائفية.

بناء طائفي

فكان مجلس الحكم أول لبة في بناء الطائفية السياسية ثم جاءت الانتخابات التشريعية الأولى لتكرس الطائفية بكل صورها فتم تقاسم المناصب في الدولة والحكومة طيلة السنين الماضية وفق التوافقات والمحاصصة فسيطرت الأحزاب الطائفية وأعضائها الفاشلين والفاسدين على المناصب العليا في الدولة في كل الحكومات السابقة ,كما أراد الأمريكان للعملية السياسية ان تستند للفوضى والفساد والسرقات الكبرى لأموال الشعب وثروات الوطن من قبل الأحزاب التي هيمنت على المشهد السياسي بعد الاحتلال لكي لا تستغل هذه الأموال في بناء الوطن وتقدمه وتطوره وفي تقديم الخدمات للشعب وإنقاذه من البؤس والفقر والظلم وسوء الخدمات التي عانى منها سنين طويلة واعتمدت أمريكا أيضاً على إثارة الصراع الطائفي بين مكونات الشعب للنيل من وحدته وتماسكه وتدمير روحة الوطنية وتدمير القيم الاجتماعية .

وعمل الأمريكان وعملائهم على تدمير كل أسس الدولة المدنية وبدأو بالتعليم بكل مستوياته لأنه أساس تقدم الأمم ونهضتها ثم سيسوا القضاء وأهملوا تقديم الخدمات الصحية وأهملوا البناء والأعمار وأشاعوا الجهل والأمية ودمروا ركائز الاقتصاد العراقي الصناعة والزراعة ودعموا التنظيمات الإرهابية وعملياتها الاجرمية المتمثلة بالتفجيرات والقتل والتصدي للقوات الأمنية ما أدى الى فقدان الأمن والأمان , وعمل الأمريكان وعملائهم على تدمير البنى التحتية للدولة وتدمير المحافظات بما فيها المناطق السكنية ومؤسسات الدولة الخدمات البلدية والمؤسسات العلمية والمناطق التاريخية بعد ان ادخلوا صنيعتهم داعش لتحتل محافظاتنا وتقتل أبناء شعبنا ثم تبدأ معارك التحرير من هذا التنظيم المتطرف ولتصرف الدولة مئات أخرى من المليارات على شراء الأسلحة والمعدات وليتكبد أبناء قواتنا المسلحة خسائر أخرى كبيرة

وبعد عمليات التحرير الباهظة الثمن بات على الدولة ان تخصص مئات أخرى من المليارات لإعادة أعمار المحافظات المدمرة ,وأهم ما أفرزته العملية السياسية سيطرة الفاسدين والمزورين والفاشلين واللصوص على كل المناصب العليا والمهمة في الدولة والحكومة وسرقتهم لأموال الدولة طيلة السنين الماضية وفي كل دورة انتخابية يعاد تدوير هؤلاء الفاسدين والفاشلين ليكملوا عمليات السرقة والنهب وليحرموا الشعب من ابسط الخدمات ومن ابسط الحقوق ليبقى الشعب يعاني من الظلم والفقر والجوع والأمراض ومن الفساد وليبقى العراق وشعبه تحت رحمة اللصوص والفاسدين والفاشلين لكي لا تقوم له قائمة.

سرقة اموال

وبعد خمسة عشر عاماً من الفساد وسرقة أموال الدولة وثروات الوطن من قبل من يسمون أنفسهم بالسياسيين وأحزابهم وعوائلهم وبعد سنين من الحروب والقتال والصراع الطائفي واستشراء والجهل والأمية والمخدرات وارتفاع نسب الفقر والبطالة والأمراض الى نسب مخيفة ومن سوء الخدمات وسوء الإدارة ظل العراقيون يمنون أنفسهم ببصيص أمل وبؤرة ضوء في آخر النفق المظلم الذي ادخل الفاسدون والفاشلون وطننا وشعبنا فيه لعله ينقذ العراقيين من محنتهم ومأساتهم وكانوا يعولون على كل انتخابات تشريعية أملاً في وصول أحزاب وطنية وسياسيون عراقيون اصلاء لقيادة العملية السياسية وبالتالي قيادة لوطن الى بر الأمان بعد ان واصلوه الجهلة والفاسدون والفاشلون الى الهاوية السحيقة.

وكانت الانتخابات التشريعية الأخيرة الفرصة المناسبة لإحداث التغيير بعد ان تعهدت كتل وأحزاب وطنية على إنقاذ العراق من محنته والقيام بعملية إصلاحات كبرى إذا ما فازت بالانتخابات واستبشر العراقيون خيرا لهذه الأخبار لكن وللأسف الشديد فان هذه الانتخابات شابها الكثير من عمليات التزوير وبيع وشراء الأصوات بل وشراء مراكز انتخابية قام بها الفاسدون والمزورون باستغلال مال الشعب المسروق ليعودوا للواجهة من جديد وللأسف نقولها ان القضاء لم يتخذ الموقف الحاسم من عمليات التزوير الكبيرة التي حدثت في الانتخابات بل على العكس أيد نتائج مفوضية الانتخابات الغير المستقلة والمتهمة بعمليات تزوير كبيرة مما افقد نتائج الانتخابات مصداقيتها فانعكس ذلك على الساحة السياسية وعلى الأوضاع المأساوية للشعب الذي خرج بتظاهرات كبيرة انطلقت شرارتها من البصرة وامتدت لأغلب مدن العراق مطالبة بالإصلاحات والخدمات الأساسية كالماء والكهرباء والتعيينات ومحاسبة الفاشلين والفاسدين وسارقي أموال الشعب لكن هذه التظاهرات جوبهت برصاص القوات الأمنية واعتقال الناشطين فيها و بالوعود الكاذبة كسابقاتها والمشكلة ان الفاسدون والمزورون والسراق أصبحوا في منأى عن الحساب والعقاب في ظل عملية سياسية صممت على إبقاء الفساد والمحاصصة وسوء الإدارة وانعدام الخدمات كأبرز مقومات هذه العملية وهاهم الفاسدون واللصوص يستولون اليوم على أهم منصب سيادي في البد إلا وهو رئاسة مجلس النواب بعد عملية فساد كبرى لشراء لهذا المنصب بملايين الدولارات لتقضي هذه العملية التي ساهم بها الفاسدون والفاشلون والخونة من السياسيين المتنفذين وأحزابهم في إتمامها خلافاً لإرادة الشعب على أي أمل في الإصلاح وهكذا فقد الشعب كل أمل له في تحقيق مطالبه التي خرج متظاهراً وقدم الشهداء والجرحى من اجلها في البصرة وغيرها من المحافظات وذهبت آماله أدراج الرياح.

ثم جاءت عملية انتخاب رئيس الجمهورية الذي كلف عادل عبد المهدي بتشكيل الحكومة وفق صفقة سياسية ومحاصصة جديدة ونحن بانتظار عمليات توافق ومحاصصة جديدة لتقاسم المناصب الوزارية ومناصب الدولة الأخرى ,فلا أمل في الإصلاحات ولا في تقديم الخدمات ولا القضاء على البطالة ولا محاربة الفساد ومحاسبة الفاسدين وسراق المال العام ولا حياة حرة كريمة للشعب بالاستفادة من أموال العراق الكبيرة لأنها ستذهب لجيوب الفاسدين واللصوص مرة أخرى ما دامت المحاصصة والتوافقات سيسدة المشهد السياسي .

جاء رئيس آخر .. غاب رئيس آخر

ثامر مراد
بغداد

وأنا أستمع الى أغنية فيروز— غاب نهارٌ آخر – راح ذهني بعيداً مستعرضاً كل رؤساء العراق الذين مروّ أمام حياتي البائسة كشريط سينمائي غير ملون وذهبت أفكاري الى سنوات الطفولة والصبا والشباب والكهولة مستعرضة كل أسماء الرؤساء الذين حكموا العراق وأنا على قيد الحياة . قصص وحكايات أستعرضها بأسى وحزن لأن أحداً من أؤلئك الرؤساء لم يحقق لي سعادة مطلقة ولم يحققها أيضاً لشعب العراق المظلوم كل سنوات العمر مهما كانت أفكار ومباديء ونوايا أؤلئك الرؤساء وكأنهم جاؤوا لأهمال هذا الشعب البائس البسيط بكل مقاييس الحياة . حينما مات عبد السلام عارف كنت أسير مع والدي وصديقه—عباس العلي- رحمهما الله وكنتُ آنذاك في الثالث الأبتدائي . كنا نسير في القرية البعيدة وكنتُ أستمع الى حوارهما عن موت عبد السلام ومن سيكون رئيس العراق بعده . كانا يتكلمان عن أشياء لاأفهم أي شيء منها. على حين غره قال والدي " لنسأل- ثامر—عن إسم الرئيس الذي سيأتي بعد عبد السلام " . دون تفكير قلت " أخوه سيكون الرئيس " وتحقق كلام الطفل في تلك السنة وصار عبد الرحمن رئيس العراق . كنتُ أكره عبد السلام جداً لأنه قتل عبد الكريم قاسم . كان عبد الكريم قاسم يوما ما آمر معسكر حامية المسيب وكان قد أهدى لوالدي—كرسي حديد— وصرف لوالدي أيضاً فطور من بهو الضباط طيلة شهر رمضان في تلك السنة حيث كان والدي عامل في مشروع الماء في المعسكر . حدث ذلك حينما كان عبد الكريم قاسم يفتش المكان وشاهد والدي يجلس على الأرض ويتناول فطور بسيط كان قد جلبه من البيت . في الصباح الباكر من عام 1968 سمعت والدي يتحدث مع والدتي ويقول " ثورة ..حدثت ثورة في العراق وتغير الحكم" . كنت أجلس الى جانب والدي نستمع الى المذياع البسيط وفجأة قال والدي " أيباه..أحمد حسن البكر صار رئيس الجمهورية كان ضابط عندنا في المعسكر " . راح المذياع يعلن البيان تلو البيان . كان جميع أبناء القرية البعيدة يستمعون الى المذياع كل واحد في بيته وكأنهم كانوا يترقبوا شيء مهم . عند الساعة الواحدة ظهراً سمعتُ طلقات نارية تقترب من بيتنا وعدد من شباب القرية يرقصون ويطلقون العيارات النارية في الفضاء وكأنهم كانوا قد حصلوا على شيء ثمين . كان البيان قد أعلن زيادة في رواتب الجيش في عموم العراق وكان أغلب شباب القرية قد إنخرطوا في الجيش— سلطان ,عبد الكريم ,غازي العبد , كامل محمد العويف ,وغيرهم . كان معهم كل شباب القرية—إسماعيل اليوسف ,نايف الجابر ,وصافي الجابر وآخرين . تقدموا نحو البيت لأصطحاب شقيقي الكبير شاكر—كان قد أنهى كلية ضباط الأحتياط وينتظر التعيين . لم يذهب معهم لأنه كان يسترخي في فناء الدار ولكن الغريب أن سلطان أو صافي – أخذ قطعة من روث البقرة ومسح وجه شاكر وهو يضحك وخرجوا من البيت يضحكون . عام 1979كنت أسير في القرية البعيدة في الليل بأتجاه المقهى وسمعت من التلفاز أن أحمد حسن البكر يستقيل ويأتي بعده صدام حسين ليكون رئيس العراق.

منح طلاب

لم أشاهد صدام حسين وجهاً لوجه مع العلم أنني كنتُ أتمنى جداً أن التقيه ولكن لم يتحقق لي ذلك أبداً. أحببتُ عمله حينما أمر بأن يمنح طلاب القسم الداخلي 10دنانير إضافية الى العشرين التي كنا نستلمها كطلاب أقسام داخلية وكانت تلك—العشرة دنانير هبة لاتستقطع عند التعيين- كان لذلك المبلغ دور مهم جدا في حياتي . عند بدء مرحلة تعمير الفاو والبصرة بصورة عامة بعد حرب الثمانينات كنت في اللحظة التي أخرج فيها من بوابة الفاو وأنا أرافق صحفي أسترالي كان موكب صدام يدخل البوابة وكان هو يقود السيارة . لو كنتُ قد تأخرت عند وزير الأسكان والتعمير في مكتبه في الفاو دقائق قليلة لكنتُ قد قابلت الرئيس مع الصحفي . حاولنا الرجوع الى الفاو لكن لم يسمح لنا أحد لأن الطريق قد أُقفل تماما وكانت فرصة ضائعة أستذكرها حتى هذه اللحظة. كرهت أفعال صدام لأنه أدخلنا في حروب لاتنتهي ولا أعرف كيف بقيتُ على قيد الحياة حتى هذه اللحظة. مات صدام وتركنا نرزح تحت فقر لاينتهي وحاجات لم تكتمل بعد مزيج من الحسرات والآلام الكبيرة. وجاء رئيس آخر بعد التغيير—غازي الياور- شاهدته في قصره حينما كنتُ باحث ومترجم في التلفزيون الياباني. لم أشعر أنه رئيس مطلقا ..كأنني أشاهد رجل من عامة الريف. وشاهدت الرئيس الآخر في قصره أيضا حينما كنت أحضر مؤتمر صحفي—جلال الطلباني- لم أشعر أنه رئيس أبداً. أنا شخصيا أقدر وأحترم هذا الرجل لسبب واحد فقط . حينما أسرنا الأكراد في كركوك عند الأنتفاضة كان الأكراد يعدمون الجيش المسكين لكن هذا الرجل أصدر أمراً بعدم قتل أي جندي وتوقفت الأعدامات—رحمه الله - . وغاب هو الآخر وجاء رئيس آخر— فؤاد معصوم—شاهدته عدة مرات حينما كنت أغطي مؤتمرات صحفية في قصر المؤتمرات لصالح التلفزيون الياباني حينما كان عضو برلمان. لم يقدم هذا الرئيس أي شيء ملحوظ وغاب هو الآخر كما لو أنه لم يكن موجودا. وجاء الرئيس الحالي—برهم صالح— ولانعرف هل سيكون مثل بقية الرؤساء أم سيحقق شيء مفيد للعراق . أعرف أن الرؤساء في العراق لن يهتموا للشعب الفقير وسيمضون دون أن يحققوا أي شيء. سأعود الى أغنية فيروز لأنها تحقق لي شيء من السعادة المشبعة بالحزن الدفين " غاب نهارٌ آخر...غربتنا زادت نهار...وأقتربت عودتنا نهار...أنا وظل الحور والخريف...ويبعد الرصيف..يمعن في الفراغ والغبار " الى آخر الأغنية..سيبقى الفقراء في العراق على حالهم مهما غاب الرؤساء وجاء بعدهم رؤساء...هذا هو قدر العراق. مأساة شعب.